مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٩/١٠/٢٣

مجلس الشعب يناقش التعديلات الدستورية بعد العيد

تجميع حصيلة الحوار الشعبى حول التعديلات لاضافتها لمواد الدستور

كتب ــ سامى متولى :

طلب الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب أمس من امين عام الحزب الوطنى الديمقراطى ورؤساء حزب العمل الاشتراكى وحزب الاحرار ووزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية وجميع اعضاء مجلس الشعب ، موافاة اللجنة التى شكلها المجلس ، بالاراء والمقترحات التى تجمعت لديهم من حصيلة الحوار والمناقشات التى دارت خلال الشهرين الماضيين حول التعديلات الدستورية المقترحة والتى سبق أن وافق عليها المجلس من حيث المبدأ .

واعلن رئيس مجلس الشعب انه سيتم دراسة التعديلات المقترحة ليتم تعديل صياغة مواد الدستور فى ضوئها ، لعرضها على المجلس لمناقشتها واقرارها فى جلساته التى سيعقدها بعد عيد الاضحى المبارك تبل طرحها للاستفتاء العام .

وقد كلف الدكتور ابو طالب المستشار محمد حامد الجمل المستشار القانونى لمجلس الشعب بمهمة تجميع حصيلة الحوار الذى دار حول التعديلات الدستورية ، سواء فى اللقاءات التى عقدها الرئيس السادات مع ممثلى النقابات المهنية والعمالية وممثلى كافة طوائف الشعب ، او الحوار الذى دار فى لجان الحزب الوطنى الديمقراطى والاحزاب الاخرى ، او الذى دار على صفحات الجرائد والمجلات ، ليكون تحت نظر اللجنة الخاصة التى شكلها المجلس لتلقى نتائج الحوار .

ومن المعروف ان التعديلات الدستورية التى سبق ان وافق عليها مجلس الشعب من حيث المبدأ تتضمن تعديل المادة الاولى من الدستور لتصبح « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العامله .

والشعب المصرى جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة . »

وتعديل المادة ٧٧ لتصبح « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع » .

وتعديل المادة الرابعة لتصبح «الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ، ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة » .

وتعديل المادة ٧٧ لتصبح « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وينظم القانون الاحزاب السياسية » .

وتعديل المادة ٢٧ لتصبح « مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى » .

كما تتناول التعديلات الدستورية اضافة عدة مواد جديدة للدستور خاصة بمجلس الشورى واختصاصاته وتشكيله

كما تتناول التعديلات ايضا اضافة مجموعة مواد جديدة خاصة بسلطة الصحافة وكفالة حريتها .

وسوف يبدأ مجلس الشعب بعد اعلان نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى مناقشة مشروعات القوانين التى ستترتب على هذه التعديلات وفى مقدمتها قانون مجلس الشورى وقانون الصحافة .